



تقييم حالة

عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري:

بين رهانات الولادة وعسر المهمة

شمس الدين الكيلاني | يناير ٢٠١٤

عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة

سلسلة: تقييم حالة

شمس الدين الكيلاني | يناير ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: +٩٧٤ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٧٤ ٤٤٨٣١٦٥١

www.dohainstitute.org

١	مقدمة
١	في الطريق إلى الائتلاف
٦	تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة
٨	الخطيب: أزمة التردد القيادي
١٤	قيادة تسيير الأعمال
١٥	رئاسة الجربا: تكتلات وانقسامات
١٧	من مذبحه الكيماوي إلى مقتضيات جنيف ٢
١٩	بين الارتقاء إلى موقع القيادة السياسية للثورة أو التحول إلى ممثل دبلوماسي لها
٢١	تحولات ممكنة

مقدمة

قد مرَّ عام على تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. لم يكن تأسيسه أمرًا سهلاً، بل سبقه مخاض عسير اشتمل على تحولات وتجادبات وتآلفات للمعارضة فرضت عليها الثورة التحرك بطريقة مختلفة عما كانت عليه من أداء يقتصر على إصدار بيانات باهته في فترات متباعدة لتبرئة الذات أكثر مما كان بحثًا عن الفاعلية والتغيير.

ولقد كان المؤمل أن يمثل الائتلاف أوسع طيف لقوى الثورة والمعارضة، وأن يقدم رؤية واضحة لمستقبل سورية، وأن يساعد السوريين في حاضرهم للتغلب على المشكلات الكبرى التي تواجههم، وأن يتحول من القيام بدور ممثل دبلوماسي / سياسي للثورة فحسب - على غرار سلفه (المجلس الوطني) - إلى قائد للثورة في شتى مجالات نشاطها العسكري والمدني وممثلًا سياسيًا للشعب في طموحه نحو الحرية. فهل استجاب الائتلاف للرهانات التي عُلفت على تأسيسه؟ وما هو الدور الذي بقي له في صنع مستقبل الثورة والبلد؟ هذا ما تحاول هذه الورقة الإجابة عنه.

في الطريق إلى الائتلاف

عانت الثورة السورية منذ انطلاقتها، في آذار / مارس ٢٠١١، من الفراغ في جسمها القيادي السياسي، على الرغم من بروز، هيئات قيادية ميدانية على غرار لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة. إلا أنها بقيت متهيبة من جهة التصدي لمهمات قيادة العمل الوطني، والكثير من عناصرها قضى أو غُيب في المعتقلات، وجرى انتظار مبادرة بتشكيل الهيئة القيادية السياسية للثورة من قادة الأحزاب وذوي الخبرة السياسية من السوريين، في وقت كانت الحياة السياسية في حالة شللٍ وانطفاءٍ، وكانت المعارضة تعاني الضعف والتفكك.

تشكّل المجلس الوطني إثر اجتماع إسطنبول للمعارضين، في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، بعد سبعة أشهر من الثورة، تحت ضغط المتظاهرين السوريين الذين وُضعوا مُقابلاً للنظام؛ من خلال هيئة التنسيق الوطني التي تشكّلت من مجموعات صغيرة يسارية وقومية، وطالبوا أطراف المعارضة الأخرى في جمعة وحدة المعارضة بالوحدة^١. وقد اشتمل المجلس على قوى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، والهيئة الإدارية الموقّنة للمجلس الوطني السوري، وجماعة الإخوان المسلمين في سورية، وأحزاب وقوى كردية، والمنظمة الأثرورية الديمقراطية، وشخصيات وطنية مستقلة، وقوى اجتماعية أخرى بما فيها العشائر، ولجان التنسيق المحلية، والمجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية.

وقد تضمّنت وثيقته التأسيسية الدعوة إلى إسقاط النظام، وبناء دولة مدنية ديمقراطية. فأعلن الثائرون، في تظاهرات جمعة "المجلس الوطني يمثلني"، مباركتهم لتأسيس المجلس الوطني^٢. وحظي المجلس بترحيب عربي ولا سيما من دول الخليج العربي وفي صادراتها قطر والسعودية، إضافةً إلى ليبيا، وبترحيب من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، مع الكثير من الحذر والتشكك^٣.

لكنّ آليّة عمل المجلس المؤسّسة على قاعدة التوافق والتوازن والمحاصرة بين مكوناته المختلفة، عطّلت انطلاقته، ومنعت من توسعته واشتماله على أطياف المعارضة الأخرى والمكونات المجتمعية الجديدة التي بزغت في مخاض الثورة. كما أنّ الحرص على تطبيق قاعدة تداول الرئاسة دورياً كلّ ثلاثة أشهر، عطّلت استقراره القيادي وجعلت من كلّ دورة مناسبةً لاحتمال الأزمة، إضافةً إلى تقصير الأصدقاء والأشقاء عن دعمه. فلم يدخل في صندوق المجلس طوال عمله سوى ٤٠ مليون دولار، في حين أنّه كان من المؤمّل أن

^١ "دعوة جديدة للتظاهر في سوريا في جمعة وحدة المعارضة"، جمعية الحقوق السورية، على الرابط:

http://www.syrianrights.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=724:france24&catid=10&Itemid=123

^٢ "مظاهرات المسيرة جمعة المجلس الوطني يمثلني"، مقطع فيديو، يوتيوب ٧/١٠/٢٠١٠، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=iFg1PQigTRk>

^٣ مراد مراد، "الاتحاد الأوروبي يرحب بتأسيس المجلس الوطني السوري"، المستقبل، ١١/١٠/٢٠١١، على الرابط:

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=489741>

تبلغ المساعدات مئة مليون دولار شهرياً، تُخصَّص منها رواتب للجيش الحر^٤.

نتيجةً لذلك، وجد المجلس نفسه عاجزاً أمام ثقل المسؤوليات، ولم يتمكن من تأمين الحد الأدنى اللازم لإثبات فاعليته في علاقته بالسوريين وحاجاتهم الصحية والإنسانية والإغاثية، وفشل في تموين الجيش الحر؛ ومن ثمة تعطلت عملية ربط الجيش الحر بالمستوى السياسي. فتآكلت شرعيته أمام الجمهور بمقدار انكشاف عجزه، وزاد من أزمة المجلس أيضاً خروج بعض الأصوات العالية من داخل صفوفه وخارجها، تعدى أذاها النّيل من سمعة المجلس إلى النيل من سمعة المعارضة السورية بأجمعها.

ولم يلقَ المجلس الدعم الضروري من الغرب، فقد حافظت الإدارة الأميركية على توجه ثابت تجاه الثورة السورية؛ ومن ثمة تجاه ممثليها في المجلس الوطني، باتباع القاعدة الذهبية لسياسة إدارة بوش السابقة المتمثلة بتغيير سلوك النظام، بدلاً من تغييره. لذا دعت كلينتون الأسد نفسه إلى قيادة التغيير، ولم يطرأ سوى تعديل طفيف على هذه السياسة بعد أن صرّح أوباما بأنّ الأسد فقدَ شرعيته. واستمر التمسك بالنظام، مع التسليم بتحي رئيسه.

وفي هذا السياق لم تتعامل الإدارة الأميركية مع المجلس الوطني، ومن بعده الائتلاف بوصفه بديلاً من النظام، بل نظرت إليه من منظور استعداده للتجاوز مع النظام للوصول إلى تسوية تحفظ بقاء النظام، وتُجري تغييرات على سياساته وأدائه. وحرصت على الابتعاد عن أيّ خطط قد تكلفها الانخراط جدياً في الشأن السوري، حتى لو تعلّق ذلك بالمستوى السياسي للمسألة السورية. في حين وقفت روسيا وإيران بقوة وراء النظام وأمدّته بكلّ سبل القوة.

زاد الضغط على المجلس، حينما جرى التوصل إلى خطة جنيف^٥، وهي تتضمن تشكيل جسم حكومي انتقالي يمكنه أن يخلق جوّاً حيادياً [...] وهذا يعني أنّ الحكومة الانتقالية ستتمتع بكامل سلطتها

^٤ قال غليون في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر أصدقاء سوريا في إسطنبول، في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، إنّ المجلس سينكفل بتخصيص رواتب ثابتة لجميع الضباط والجنود والمقاومين الفاعلين في الجيش السوري الحر، انظر: "غليون: تخصيص رواتب ثابتة للجيش الحر" في 'سوريا الجديدة' السلطة السياسية منفصلة عن الجيش"، أخبار السياسية، على الرابط:

<http://goo.gl/78TURu>

^٥ "بدء اجتماع فريق العمل الدولي حول سوريا" في جنيف، مصرس، على الرابط:

<http://www.masress.com/elfagr/1134941>

التنفيذية"^٦. في حين كان المجلس الوطني يعتقد أنّ حل الأزمة يتطلب توافر مناخ حقيقي للحوار بإقرار الاتفاق تحت الفصل السابع، ووقف القتل، وسحب الجيش، وإطلاق سراح المعتقلين، ووضع مسألة تنحي الرئيس على الطاولة^٧.

نتيجةً لذلك تزايدت الضغوط الدولية والعربية والداخلية، عقب مؤتمر جنيف ١، على المجلس الوطني، وعلى الآخرين من المعارضين لتوحيد الصفوف. بل إنّ ما كان يصدر عن المسؤولين الأميركيين من تسريبات متعلّقة بضغوط أميركية لتشكيل هيئة جديدة للمعارضة السورية تتجاوز المجلس الوطني، أعلنت عنه صراحةً وزيرة الخارجية كلينتون التي قالت: "حان الوقت لتجاوز المجلس الوطني السوري وضم من يقفون في خطوط المواجهة يقاتلون ويموتون اليوم"^٨.

فنظمت المعارضة مؤتمراً برعاية جامعة الدول العربية في القاهرة لزيادة وحدة المعارضة، يومي ٢ و٣ تموز / يوليو ٢٠١٢، اتفقت فيه على إنشاء حكومة انتقالية بمشاركة جميع أطراف المجتمع السوري، لتشكيل إطار دستوري وقانوني يجري استفتاء الشعب فيه، ثم تنظيم انتخابات حرة^٩. واستطاعت المعارضة السوريّة (ماعد المجلس الوطني الكرديّ) توحيد رؤيتها السياسيّة والمستقبلية في وثيقتي "العهد الوطني السوري"، و"ملامح المرحلة الانتقالية، وإقرار عهد وطني تعاهد المؤتمرون فيه على إقرار دستور جديد ديمقراطي للبلاد"^{١٠}.

^٦ "ملف مركز الشرق العربي مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية اختلاف على تفسير البيان الختامي"، مركز الشرق العربي، ٢٠١٢/٧/١،

على الرابط:

<http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm>

^٧ المرجع نفسه.

^٨ "كلينتون: كيان جديد للمعارضة السورية يتجاوز المجلس الوطني.. وتريد أسماء محددة!"، أخبار الشرق، على الرابط:

<http://www.levantnews.com/archives/19406>

^٩ "بدء اجتماع فريق العمل الدولي حول سوريا" في جنيف"، المرجع نفسه.

^{١٠} "ملف مركز الشرق العربي مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة"، مركز الشرق العربي، ٢٠١٢/٤/٧، على الرابط:

<http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-296.htm>

وشكّل المؤتمر لجنة متابعة، رَفَضَ المجلس الوطني أن يمنحها صلاحياتٍ قياديةً؛ فتزايدت الضغوط عليه شعبياً ودولياً. وذهبت كلينتون إلى حدّ التصريح بأنّ الإدارة الأميركية ستقترح أسماء شخصيات ومنظمات للانضمام إلى أيّ قيادة جديدة للمعارضة السورية يمكن أن تتبثق من مؤتمر الدوحة^{١١}. فبدأ المجلس الوطني للإدارة الأميركية عقبةً أمام فتح سُبُل التسوية والتفاوض.

ويعود تعثُر المجلس الوطني إلى أسباب عديدة. فالإلى جانب غياب الدعم العربي والدولي اللازمين، تبنّى المجلس عسكرة الانتفاضة من دون أن يتمكّن من توجيهها أو دعمها، وفشل في إدماج القادة المحليين داخل سورية. وفي المنفى تنافست الشخصيات والفصائل المعارضة التي كانت تتوقّع الحصول على التمويل والاعتراف السياسي من المجتمع الدولي على المكانة بدلاً من أن تتوحّد تحت راية مشتركة. وافنقر المجلس إلى إستراتيجية معالجة الأزمة الإنسانية التي تفاقمت مع اتّساع رقعة القتال، وإيجاد إطار بديل للحكم. فبدلاً من ذلك، استثمر المجلس جُلّ طاقته السياسية في الحصول على الاعتراف به ممثلاً رئيساً للمعارضة وللشعب السوري^{١٢}، ولم يشكّل مؤسساتٍ ماليةً لاستقبال الدعم المالي لتوظيفه في المجال الإنساني، والعسكري، والإداري الداخلي، من خلال أطره.

^{١١} "أميركا تدعو لتوسيع تمثيل معارضة سوريا"، الجزيرة. نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/8676db58-57b3-46b2-8c43-c341e4a138cc>

^{١٢} يزيد صايغ، "المعارضة السورية ومشكلة القيادة"، مركز كارنيغي، ٤/٤/٢٠١٣، على الرابط:

تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

أتت مبادرة رياض سيف في خضم تلك التساؤلات والتشكك في قدرات المجلس لتؤكد أنّ "الحاجة أكثر من أيّ وقت مضى لأن تتداعى فصائل المعارضة السياسية والقوى الثورية التي تناضل من أجل إسقاط نظام الأسد وإنهاء معاناة شعبنا والانتقال نحو دولة ديمقراطية مدنية تعددية قوية ومستقرة، كي تلتقي في إطار قيادي جامع"^{١٣}. فعدت هذه المبادرة جسراً التقت عنده القوى والتيارات المختلفة، وفتحت الطريق نحو تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة التي جمعت شخصياتٍ مستقلةً ومجموعةً من المثقفين المعارضين، ومشاركة شخصيات انسحبت من المجلس الوطني سابقاً لأسباب مختلفة.

واستحوذ المجلس الوطني على ٤٠ في المئة من عضوية الائتلاف؛ إذ نجحت قوى المعارضة السوريّة بأطيافها المختلفة التي شاركت في اللقاء التشاوريّ الذي عُقد في الدوحة (في الفترة ما بين ٨ و ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢) في التجمّع في إطار "الائتلاف"، فضمّت الهيئة العامّة للائتلاف - المكوّنة من ٦٣ شخصاً - معظم تكتلات المعارضة السوريّة (ماعدا هيئة التنسيق الوطنيّة)، وجميع التيارات السياسية، إضافةً إلى قوى الحراك الثوريّ والمجالس المحليّة في المحافظات، وعدد من الشخصيات الوطنيّة وممثلّ عن المنشقين السياسيّين عن النظام. وبتزكيبتها هذه، عدت الهيئة إطاراً جامعاً لقوى الثورة والمعارضة، وجرى توقيع اتفاق في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، تضمّن رؤيةً للمرحلة الانتقالية، ينتهي فيها دور الائتلاف عندما تُشكّل حكومة مؤقتة تدير مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية^{١٤}.

وجرت عملية انتخاب الشيخ معاذ الخطيب رئيساً للائتلاف، في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، بـ ٥٤ صوتاً، وانتُخب رياض سيف نائباً للرئيس بـ ٣٧ صوتاً، وسهير الأتاسي نائبةً ثانيةً للرئيس بـ ٣٢ صوتاً،

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51412>

^{١٣} رياض سيف، "رياض سيف يوضح حول المبادرة الوطنية السورية: مشروع جامع لدعم الثورة وإسقاط نظام الأسد"، *كلنا شركاء*، ٢٠١٢/١١/١، على الرابط:

<http://all4syria.info/Archive/58076>

^{١٤} "النص الرسمي لاتفاق تشكيل 'الائتلاف الوطني السوري'"، ٢٠١٢/١١/١٢، *المستقبل*، على الرابط:

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=547056>

في حين فاز بمنصب أمين عام الائتلاف مصطفى الصباغ بـ ٢٨ صوتاً^{١٥}. وفي اليوم التالي لتأسيس الائتلاف توجه وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم مع الخطيب إلى القاهرة ليضع الاتفاق أمام جامعة الدول العربية التي اعترفت بالائتلاف ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري.

وطالب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بالائتلاف ودعمه^{١٦}. فأنت صيغة اعتراف الجامعة العربية مختلفة عن تلك التي قدمتها دول الخليج العربي، والتي عدت الائتلاف الممثل الشرعي للسوريين، كما اعترفت به فرنسا، وإيطاليا، وتركيا "كممثل شرعيّ وحيد للشعب السوري"^{١٧}. وأحيطت ولادة الائتلاف بمظاهر من الحفاوة الدولية والعربية، وبتوسع دائرة التأييد له من ناشطي الثورة السورية المدنيين والعسكريين، رافقها نوع من التفاؤل^{١٨}.

فصرح عضو المجلس الوطني السوري (وائل ميرزا)، في هذا المناخ التفاؤلي بأن إعلان الحكومة الانتقالية لن يحدث إلا بعد حصول الائتلاف الوطني على الاعتراف الدولي. وأشار إلى أنّ المجلس العسكري سيجري من خلاله توحيد العمل العسكري على نحو كامل، بخاصة على مستوى الدعم والتمويل والتخطيط. في حين أنّ اللجنة القضائية ستكون بمنزلة الجسم القضائي للفصل في أيّ نزاعات. كما أشار إلى أنّ هناك تعهدات

^{١٥} "توقيع اتفاق توحيد المعارضة السورية بالدوحة"، الجزيرة. نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/c333e3ce-da50-4bd3-abc3-7ff3b42cd4c7>

^{١٦} "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، الجزيرة. نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/be9faafd-0257-4037-ab8d-c7252bf7097d>

^{١٧} "ملف مركز الشرق العربي الائتلاف الوطني والاعتراف به ممثلاً شرعياً للشعب السوري"، مركز الشرق العربي، ٢٠١٢/١١/١٤، على الرابط:

<http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1243.htm>

^{١٨} "تحليل خبر تشكيل الائتلاف الوطني"، وفيه تعبير عن ذلك التفاؤل واشتراطاته بالقول: "إنّ طريقة تشكيل هذا الائتلاف، وتركيبه أعضائه، وابتهاال المؤيدين له، كل ذلك يجعله في وضع فريد ليحقق ما عجز عنه سابقوه: وهو الحصول على الموارد والدعم المالي، والأسلحة اللازمة لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. لكن ذلك لا يعني ضمان نجاح مساعي هذا الائتلاف"، المركز السوري للدراسات والأبحاث، على الرابط:

<http://www.sham-ngo.org/en-us/translations/translate33.aspx>

مالية كبيرة من عدّة دول عربية، وإلى أنّ الاجتماع المرتقب لمجموعة أصدقاء سورية في لندن الأسبوع المقبل سيشهد الإعلان عن صندوق دولي لدعم الثورة السورية^{١٩}.

وعلى الرّغم من دعم الدول العربية ولا سيما الخليجية لدور الائتلاف التمثيلي للشعب السوري، فقد كان الأميركيون حذرين من إضفاء شرعية دولية كئيّة على الائتلاف؛ إذ قالت كلنتون: "نريد منهم أن يقوموا بالإجراءات التنظيمية التي تعهدوا بها في الدوحة [...] وأمام المعارضة طريق طويل لتقطعه"^{٢٠}.

ومع الأيام تبخّرت الوعود الغربية، والتي تضمّنت الاعتراف بالائتلاف دولياً، فور إعلانه وإغداق المساعدات عليه بالسلاح والمال. ولم يظهر أيّ حرص غربي على تحويل الائتلاف إلى المركز المقرر للعمل السياسي والعسكري السوري، وبقيّ التلاعب بالنشاط العسكري والعلاقة بالقوى العسكرية مستمراً، من دون المرور بالائتلاف وتقوية موقعه، وهو ما باعد بين المستويين السياسي والعسكري في الثورة السورية.

الخطيب: أزمة التردد القيادي

لاقى انتخاب الخطيب تأييداً شعبياً، وجذب حضوره وخطاباته وزياراته للداخل تأييد قطاع واسع من الشعب، ودخلت هيئات جديدة في الائتلاف، وفي صدارتها هيئة أركان الجيش الحر، وسجّل حينئذٍ نجاحاً في تنظيم صفوف القوى المدنية داخله، ودعّم موقع توحيد كتائب الجيش الحر، وتشكيل قيادة أركان عامّة لها، في ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢. وجرى في تركيا انتخاب العميد سليم إدريس

^{١٩} "التوقيع في الدوحة على اتفاق إنشاء 'الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية'"، المستقبل، ٢٠١٢/١١/١٢، على الرابط:

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=547055>

^{٢٠} هبة القدسي، "واشنطن تضيء 'شرعية مشروطة' على الائتلاف السوري الجديد وتطالبه بإثبات إمكاناته"، الشرق الأوسط، ٢٠١٢/١١/١٥، على الرابط:

<http://goo.gl/8WRIL9>

رئيساً للقيادة الموحدة للجيش الحر"، المكونة من ٣٠ عضواً، بحضور ٥٥٠ مشاركاً يمثلون مختلف الفصائل المقاتلة داخل سورية^{٢١}.

وقد برز نوع من التعارض في أولويات الاهتمام بين المسعى الدولي للبحث عن التسوية من دون استعجال، والتوجهات العملية للائتلاف الذي كان يبحث عن دعم لتغيير ميزان القوى العسكري على الأرض. ففي حين كانت أميركا وحلفاؤها متمسكين بدفع الائتلاف إلى التفاوض مع النظام على التسوية، كان الائتلاف مركزاً على تأمين مستلزمات صمود الشعب والمقاومة المسلحة، ومتلهفاً على اتخاذ خطوات واضحة وملموسة لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة، وإيجاد السبل الكفيلة بمساعدة الأمم المتحدة على تقديم المساعدات لنحو أربعة ملايين شخص محتاج داخل سورية. وفي ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢، دعا رئيس الائتلاف معاذ الخطيب الجيش السوري الحر إلى توفير ممار آمنات للوكالات الإنسانية الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتوسيع مدى صواريخ بترتوت في تركيا والأردن^{٢٢}. لكن قدرة الائتلاف على ضمان تدفق المساعدات بقيت موضع شك؛ لأن ذلك يتوقف على تأمين التمويل.

لكنّ المشكلات الكبرى والمسؤوليات الجسام التي واجهت الائتلاف وتوازنات القوى داخله أثقلت على قيادة الائتلاف. وكان في صدارة تلك المشكلات تشكيل حكومة مؤقتة تشرف على المناطق المحررة، والعمل على انتزاع الشرعية من النظام، وإيجاد مستلزمات الصمود للشعب والمساعدات الإنسانية والإغاثية. فكان الخطيب يأمل أن تتفدّ الدول الغربية (أصدقاء سورية) وعودها بدعم الجيش الحر. إلا أن اجتماع أصدقاء سورية في باريس جاء مخيباً للأمال. فتقدم بمبادرة للحوار في ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، أعرب فيها عن استعداداته للجلوس والتفاوض مع ممثلين عن النظام السوري، في القاهرة أو تونس أو إسطنبول، واضعاً شرطين لتحقيق ذلك، هما: إطلاق النظام في دمشق سراح مئة وستين ألف معتقل من السجناء، أولهم النساء

^{٢١} "ملف مركز الشرق العربي تشكيل قيادة موحدة للجيش الحر"، مركز الشرق العربي، ٢٠١٢/١٢/٩، على الرابط:

<http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1260.htm>

^{٢٢} "الخطيب: لإقامة ممرات آمنة لإغاثة السوريين وتوسيع مدى صواريخ 'بترتوت'،" النشرة، ٢٠١٣/٦/٢٩، على الرابط:

<http://www.elnashra.com/news/show/634633>

ومعتقلو الاستخبارات الجوية وسجن صيدنايا، والإيعاز إلى كل سفارات النظام في منح جميع السوريين الذين انتهت جوازاتهم جوازاتٍ جديدة^{٢٣}.

وكانت حصيلة هذه المبادرة التي لم تلقَ ردًّا من النظام، مزيدًا من الخلاف داخل صفوف الائتلاف الوطني، كما عكست مصادر قيادية فيه مواقف ممتعضة مما سمته "الأداء الإعلامي المضطرب" للخطيب^{٢٤}. غير أنّ مبادرة الخطيب قُوبلت بقدر كبير من الدعم الشعبي؛ إذ فتحت بابًا لمقاربة سياسية ذات ديناميّة تستند إلى فعالية المقاومة المسلحة، وحاصرت النظام سياسيًا، وأثارت انتباه العالم إلى العمق السلمي لنهج الثورة^{٢٥}. وتأكيدًا على ذلك دعا الخطيب جبهة النصر إلى فكّ ارتباطها بتنظيم القاعدة، وجدّد تأكيد رفض قوى الثورة في سورية صراحةً لفكر تنظيم القاعدة^{٢٦}. فكان، بوصفه إسلاميًا معتدلًا، مؤهلًا لتقديم نقدٍ للمتطرفين الإسلاميين على درجة من الأهميّة. لكن المجتمع الدولي استمر على تردده في دعم المعارضة؛ لذا قرر الائتلاف الوطني مقاطعة اجتماع "أصدقاء سورية" في إيطاليا احتجاجًا على مواقفهم المتخاذلة تجاه مطالب المعارضة.

ولم يقرر الائتلاف المشاركة في الاجتماع الذي عقد في ٢٨ شباط / فبراير ٢٠١٣ إلا في اللحظات الأخيرة. وقد رفض وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، أثناء اجتماعه مع الخطيب، في العاصمة الإيطالية روما قبيل انطلاق "مؤتمر أصدقاء سوريا"، تقديم سلاح للمعارضة السورية، ولكنه تعهّد بتقديم مساعدة ملموسة في مجالات أخرى^{٢٧}.

^{٢٣} "مبادرة الشيخ معاذ الخطيب وردود الفعل حولها"، مركز الشرق العربي، على الرابط:

<http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1323.htm#>

^{٢٤} "ردود الفعل على تصريحات معاذ الخطيب حول محاوره النظام"، مركز الشرق العربي، على الرابط:

<http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1318.htm>

^{٢٥} "ماذا تتضمن مبادرة أحمد معاذ الخطيب؟"، النهار، على الرابط:

<http://goo.gl/9gFIIq>

^{٢٦} الخطيب يدعو النصر لفكّ ارتباطها بالقاعدة"، الجزيرة. نت، ١٦/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/aa44c739-da89-4f1e-ab8a-72b1de38dcf0>

^{٢٧} حسين فياض قنبيير، "واشنطن ترفض رسميًا تسليح المعارضة السورية"، العربية. نت، ٢٨/٢/٢٠١٣، على الرابط:

ثم طفت على السطح من جديد مسألة تشكيل حكومة مؤقتة للمعارضة، ولا سيما أنّ مجلس وزراء الخارجية العرب اشترط في قراره، في ٦ آذار / مارس ٢٠١٣، منح مقعد سورية للائتلاف الوطني بتشكيل الائتلاف حكومته المؤقتة. وبسبب الخلافات، أجلّ الائتلاف اتخاذ قراره بهذا الشأن. وفي ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، تبنت الائتلاف شرطاً اقترحه المجلس الوطني، وهو متمثل بإيجاد تمويل دولي كبير قبل تأسيس الحكومة المؤقتة، لتمكينها من العمل. وقد كانت مجموعة أصدقاء سورية تعهّدت بتقديم مساعدات بقيمة ١٤٥ مليون دولار في منتصف كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢. ولكنّ الائتلاف الوطني لم يحصل إلا على ٨,٥ ملايين دولار خلال الأشهر الثلاثة التالية، فيما أكدّ رئيس المجلس الوطني جورج صبرا أنّ المعارضة في حاجة إلى "ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار كي تتمكن من تشكيل الحكومة". وظلّ الائتلاف الوطني عاجزاً كلياً عن تحقيق هذه الأهداف عندما اختار غسان هيتو لرئاسة حكومة مؤقتة في ١٨ آذار / مارس ٢٠١٣. غير أنّ تشكيل الحكومة تحوّل إلى محور جديد للاختلاف. فلم يكن رئيس الائتلاف متحمساً لفكرة الحكومة المؤقتة، وذلك بسبب ضيق اليد وانتظار المشاورات الأميركية الروسية المتعلقة بجنيف ١. في حين ارتأى فريق آخر من الائتلاف، على رأسه مصطفى الصباغ الأمين العام، ضرورة تشكيل حكومة. ومضى الائتلاف الوطني قدماً في تعيين غسان هيتو رئيساً للحكومة المؤقتة، بدعم من المجلس الوطني السوري، والكتلة الوطنية، بعد عملية تصويت صعبة، علّق على إثرها اثنا عشر عضواً في الهيئة العامة للائتلاف عضويتهم احتجاجاً، وشكّوا سلوك الهيمنة من جانب جماعة الإخوان المسلمين، والأمين العام للائتلاف مصطفى الصباغ.

ومن المفارقات أنّ المجلس الوطني كان قد قاوم أصلاً تشكيل حكومة مؤقتة قبيل انضمامه إلى الائتلاف الوطني، ثمّ غير موقفه بعد أن دعا مجلس وزراء الخارجية العرب الائتلاف الوطني، إلى تأسيس هيئة

<http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/28/268759.html>

^{٢٨} يزيد صايغ، "حكومة المعارضة المؤقتة جداً"، ٢٨/٣/٢٠١٣، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، على الرابط:

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51336>;

"هيتو: الجيش الحر، سيعين وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة" جَزَائِرْس، على الرابط:

<http://www.djazairiss.com/elmassar/27586>

تففيذية يُعهد إليها القيام بالوظائف السيادية^{٢٩}. وقد عملت قوى كثيرة، من داخل الائتلاف وخارجه، على إفشال هذه الحكومة.

لم يلقَ انتخاب هيتو الترحيب من الداخل السوريّ، سواء كان ذلك من العسكريين أو المدنيين. في حين كان الخطيب والعديد من أعضاء الائتلاف يرون ضرورة الاكتفاء بتشكيل هيئة تنفيذية للإشراف على المناطق المحرّرة، إضافةً إلى توسيع عضوية الائتلاف لتشمل هيئات مدنية تشكّلت بعد الثورة^{٣٠}. كما ندّدت الهيئة العامّة للثورة السورية في بيان لها بطريقة تشكيل الحكومة السورية المؤقتة واختيار رئيسها. وقال رئيس هيئة أركان الجيش الحر اللواء سليم إدريس إنّ الجيش الحر يشترط التوافق، ولهذا يرفض تعيين هيتو.

وزادت الأمور تعقيداً عندما قدّم الخطيب، في ٢٢ آذار / مارس ٢٠١٣، استقالته من الائتلاف^{٣١}. واشتكى من الموقف الدولي في بيان استقالته على الفيسبوك، على صفحته؛ إذ قال: "كل ما جرى للشعب السوري من تدمير [...] ليس كافياً كي يُتخذ قرارٌ دولي بالسماح للشعب أن يدافع عن نفسه". غير أنّ استقالته أتت قبل يومين من انعقاد القمة العربية في الدوحة، وقد وجّهت قطر دعوة إلى المعارضة السورية لحضور القمة وسط أنباء عن إمكانية تسلمها مقعد سورية. ولم يوضّح بيان الخطيب إن كان الأمر يتعلق بانتخاب هيتو أو بتعامل القوى الدولية والإقليمية مع المعارضة السورية. فلقد فشلت فرنسا وبريطانيا في إقناع دول الاتحاد الأوروبي بتأييد دعوتها إلى إنهاء حظر تزويد مقاتلي المعارضة السورية بالسلاح^{٣٢}. وكان الأهمّ بالنسبة إلى الإدارة الأميركية وحلفائها الغربيين هو ألا تكون حكومة هيتو عثرةً أمام تسوية جنيف المُنتظرة، ومحاولة توظيف ترحيبها الظاهري للضغط على النظام حتى يُقدّم تنازلاتٍ لمصلحة التسوية. لكن على الرّغم من

^{٢٩} صايغ، المرجع نفسه.

^{٣٠} عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٣)، ص ٤١٢.

^{٣١} "توار سوريا: لا لهيتو لأنه جُلب من أمريكا.. والخطيب يستقيل"، العربية. نت، ٢٤/٣/٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/CtGY53>

^{٣٢} "سوريا: لماذا استقال الخطيب من زعامة الائتلاف المعارض؟"، بي بي سي عربي، ٢٤/٣/٢٠١٣، على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/03/130324_comments_syria_moaz_resignation.shtml

الموقف الأميركي، قرّرت الجامعة العربيّة تسليم الائتلاف الوطني المقعد السوري في الجامعة، وذلك خلال القمة العربيّة في الدوحة في ٢٦ آذار / مارس ٢٠١٣.

أتت استقالة الخطيب في غمرة هذا النجاح الدبلوماسي للائتلاف الوطني؛ فأريكت أعضاء الائتلاف وقيادته، ولم يحضر الخطيب مؤتمر القمة في الدوحة، في ٢٤ آذار / مارس ٢٠١٣، إلّا بعد وساطات من قادة قطر. فأدخلت قيادة الخطيب الضعيفة المتردّدة الائتلاف في أزمة شاملة امتدّت إلى أشهر، تخلّلتها اعتراف الأمم المتحدة بالائتلاف ممثلاً للشعب السوري. إذ قدّمت قطر والسعودية مشروع قرار بهذا الشأن إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة في ١٤ أيار / مايو ٢٠١٣ أيّده ١٠٧ دول، في حين عارضته ١٢ دولة^{٣٣}.

ولم يقتصر الخلاف السياسي بين الخطيب والفريق الآخر في الائتلاف، على مسألة الحكومة بل تعداه إلى قضية تنظيمية تخصّ مؤسسات الائتلاف وطريقة اتخاذ القرار، فقد توزعت الصلاحيات داخل الائتلاف، تبعاً للنظام الداخلي، بين الرئيس والأمين العامّ، فوجد الخطيب نفسه مقيداً بصلاحيات مصطفى الصباغ وكتلته الوازنة في الائتلاف. يُضاف إلى ذلك أنّ الخطيب هاله - وهو الذي دخل السياسية من بوابة الداعية - اتساع الفجوة بين وعود أصدقاء سورية وسلوكهم الفعلي.

وفي هذا المناخ السياسي والتنظيمي المُربك قفز الخطيب إلى المبادرات السياسية الفردية لحلّ المسألة السورية، من دون حسابات سياسية دقيقة، بما فيها طبيعة ردّ فعل النظام المعادي لأيّ حلّ سياسيّ يستتبع تغييراً جوهرياً في بنيته الاستبدادية. فكانت الردود عاصفةً من زملائه في الائتلاف؛ من ثمة يكون الخطيب قد فوّت على الثورة فرصة الاستقرار القيادي، بعد أن محضه جمهور واسع الثقة لتلك المهمة، وبسبب تردّده القيادي وافتقاده صلابة الزعامة وشكيمتها اللازمتين في أوقات الثورة العصيبة^{٣٤}.

قيادة تسيير الأعمال

^{٣٣} "الائتلاف: نرحب بقرار الأمم المتحدة، لكنه غير كافٍ لإنهاء معاناة السوريين"، المركز السوري الوطني للإعلام، على الرابط:

<http://goo.gl/Jy413N>

^{٣٤} "الخطيب يعلن استقالته أمام أصدقاء سوريا، وصبراً يخلفه في رئاسة الائتلاف"، عنب بلدي، ٢٨/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://enab-baladi.com/archives/8415>

تركزت استقالة الخطيب فراغاً قيادياً وإرباكاً، وفتحت الجدل على مصراعيه بين أطراف الائتلاف وغيرها من أطراف المعارضة القريبين من توجهات الائتلاف، مع الإلحاح على ضرورة إصلاح شأنه الداخلي. وقررت هيئة رئاسة الائتلاف تكليف نائب الرئيس جورج صبرة بتولي مهمات رئاسة الائتلاف بالتعاون مع نائبي الرئيس الآخرين^{٣٥}.

لقد أعاد الوضع الجديد التذكير بلحظة ولادة الائتلاف، فرأى الكثيرون، من داخله وخارجه، أنّ الأمر تكرر لأخطاء المجلس الوطني؛ وذلك في ضوء الخلافات الناشئة من جديد، واستقالة الرئيس الخطيب والعديد من أعضاء الائتلاف، عقب تشكيل حكومة هيتو، وبسبب الاحتجاج على طريقة إدارة الائتلاف أيضاً. فارتفعت الأصوات لإعادة تجديد الائتلاف وتوسعته ليشمل قوى وشخصيات جديدة. وكانت قد عقدت أكثر من مائتي شخصية سورية لقاءً تشاورياً بالقاهرة في ١٢ و ١٣ أيار / مايو ٢٠١٣، أسفر عن تشكيل "اتحاد الديمقراطيين السوريين" بوصفه الإطار الجامع لطيف واسع من القوى والهيئات والشخصيات الديمقراطية السورية، خارج الائتلاف الوطني. وقد تشكّل منه وفد شرع في التفاوض مع ممثلي الكتل الرئيسية في الائتلاف. لكن البعض عبر عن مخاوف من أن الكتلة الوافدة تهدف إلى الإخلال بالتوازنات داخل الائتلاف لدفعه إلى جنيف^{٣٦}. فأصدرت قوى الحراك الثوري المُمثّلة بالهيئة العامة للثورة السوريّة، لجان التنسيق المحليّة، واتحاد تنسيقيات الثورة السوريّة، والمجلس الأعلى لقيادة الثورة بياناً مشتركاً جاء فيه:

"إنّ الائتلاف بواقعه التنظيمي الحالي عاجز عن القيام بواجباته المنوطة به بسبب التجاذبات السلبية بين كتله المؤسسة، والتي أفضت إلى تدخلات سافرة من أطراف إقليمية ودولية عديدة"^{٣٧}. وطالب البيان بتمكين

^{٣٥} "تصريح من الهيئة السياسية للائتلاف الوطني السوري"، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ٢٢/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://rdd.me/sdeja7uc>

^{٣٦} عمر كوش، "ماذا بعد توسعة الائتلاف الوطني السوري؟"، الجزيرة. نت، ١٤/٦/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/fe35f9f7-3bdd-425b-bb22-f492ab7e0634>

^{٣٧} ياسين السويحة، "الائتلاف الوطني: الأزمة مستمرة"، الجمهورية، حزيران/ حزيران ٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/O3dhfR>

الثوار عبر ممثليهم السياسيين من المشاركة الفاعلة في صنع القرار داخل الائتلاف، وذلك بمنحهم نسبة لا تقل عن ٥٠ في المئة من مقاعد الائتلاف ومؤسساته القيادية^{٣٨}.

وفي خضم هذه المطالبات والحوارات اختتمت الهيئة العامة للائتلاف اجتماعاتها في إسطنبول بإقرار التوسعة، فأعلن صبرة، في ٣١ أيار / مايو ٢٠١٣، إضافة ٤٣ عضواً جديداً؛ ١٥ من هيئة الأركان، و١٤ من الحراك الثوري، و١٤ عضواً أيضاً من قائمة الاتحاد الديمقراطي التي يتزعمها المعارض ميشيل كيلو. وأصدر وثيقتين، هما: الرؤية السياسية والمبادئ التأسيسية، وخطة المرحلة الانتقالية. وتضمن ذلك أربعة عشر مادةً تضع هدفاً لها قيام "دولة مدنية ديمقراطية"، كما شكّلت لجنة وطنية للصحة ولجنة وطنية لحصاد الحبوب، ولجنة وطنية للتربية^{٣٩}، وكان جيش النظام وحزب الله آنئذ يحاصران القصير.

رئاسة الجريا: تكتلات وانقسامات

أتى انتخاب، أحمد عاصي الجريا، رئيساً جديداً، في ٦ تموز / يوليو ٢٠١٣، تنويجاً لتوسعة الائتلاف، في غمرة حصار النظام لحلي الخالدية في حمص، بعد سيطرته على القصير. وقد حصل على ٥٥ صوتاً مقابل ٥٢ صوتاً لمصطفى الصباغ، كما انتُخب ثلاثة نواب للرئيس^{٤٠}. لم يكن فوز الجريا توافقياً فأوحى بغلبة فريق الجريا - كيلو على الصباغ والإخوان المسلمين، وإن كان انتخاب بدر جاموس للأمانة العامة خفف الصدمة.

^{٣٨} "توسيع الائتلاف السوري وتأجيل انتخاب رئيسه"، الجزيرة. نت، ٣١/٥/٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/HysS4B>

^{٣٩} "الثوار يطالبون بنصف المقاعد.. الائتلاف السوري يضم كتلة ليبرالية ويؤجل انتخاب رئيسه"، المركز السوري الوطني للإعلام، ٣١/٥/٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/3QmPa2>

^{٤٠} "أحمد الجريا رئيساً للائتلاف السوري المعارض"، إيلاف، ٦/٧/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.elaphjournal.com/Web/news/2013/7/822284.html>

أصدر الائتلاف بياناً بعد انتخاب الجريا جاء فيه أنّ من أهم أولويات الرئيس المنتخب متابعة مستجدات الوضع في الداخل السوري وتطورات، بخاصة في حمص، وأنّ جميع الجهود يجب أن تنصب على هذا الجانب^{٤١}. ولعل الجريا أراد أن يوحي بذلك التصريح بأنّ نشاطه ستركز على تأمين المتطلبات العسكرية والسياسية والإنسانية لنجاح الثورة.

كانت تواجه الائتلاف مشكلات متفاقمة، تتعلق بتحديات جنيف ٢، والدعم العسكري، ولاسيما أنّ النظام قد انتقل إلى مواقع هجومية في حمص والقصير، وكذلك لمواجهة تصاعد خطورة تطرّف داعش وانفصالية الاتحاد الديمقراطي الكردي، ولمعالجة ضرورات ترتيب العلاقة بالمناطق المحررة، ومشكلات السوريين الإنسانية. فكان من المؤمل أن يتحرّك الائتلاف على مختلف تلك المستويات.

لكنّ المشكلات الضخمة الداهمة، مع اشتراك حزب الله علناً في الحرب إلى جنب الميليشيات الشيعية الأخرى، والحرس الثوري، في القصير وحمص، والتهبئة لمعركة حلب، وتراجع مؤشرات الحلّ السياسي، جعلت أولويات الرئيس الجديد متمثلةً بالعمل على إيجاد مستلزمات المواجهة. فقام الجريا بجولات عربية ودولية تستهدف الحصول على مزيد من الدعم، خاصة العسكري، لكن الحصيلة كانت محدودة^{٤٢}.

وأمام تصاعد مخاطر التطرف في الجسم العسكري للثورة، أعلن الجريا أنّ "داعش" منظمة متطرفة وتكفيرية أضرت بالثورة وأنها في كثير من الأماكن كانت تقاوم الجيش الحر، وأنها ستنتهي إذ لم تعد لها أيّ حاضنة شعبية^{٤٣}. وفي المقابل قدّم فكرة تأسيس جيش وطني يلتزم توجهات الثورة المدنية، ويكون على صلة بالائتلاف لمواجهة مخاطر التطرف، ويضم ٦ آلاف مقاتل في المرحلة الأولى^{٤٤}.

^{٤١} "انتخاب أحمد الجريا رئيساً للائتلاف الوطني السوري المعارض"، الغد، ٠٦/٠٧/٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/ZC9Wy2>

^{٤٢} مجلس الأمن يستقبل ائتلاف المعارضة السورية الجمعة والجريا يلتقي هولاند اليوم"، الحداثة، ٢٤/٧/٢٠١٣، على الرابط:

<http://hadatha4syria.de/2010-07-08-20-03-56/10745-2013-07-24-12-24-17.html>

^{٤٣} أحمد الجريا: "داعش" منظمة متطرفة وتكفيرية أضرت بالثورة السورية"، دي برس، ١٦/١١/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=155456>

^{٤٤} "الجريا اليوم من عمان: سيتم تشكيل جيش وطني للتخلص من أمراء الحرب"، كلنا شركاء، ٨/٨/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.all4syria.info/Archive/92284>

من مذبحه الكيماوي إلى مقتضيات جنيف ٢

واجه الائتلاف في ٢١ آب / أغسطس مذبحه الكيماوي التي ارتكبتها قوات النظام في الغوطة ووصل عدد ضحاياها بحسب سانا الثورة إلى ١٤٠٠ ضحية^{٤٥}. ووضعت المذبحة الإدارة الأميركية على المحك، وشرعت في ترتيب المسرح لضربة عسكرية للنظام. فتشابكت الاتصالات، في هذه الفترة، بين قيادة الائتلاف وقيادة أركان الجيش الحر، والفصائل الثورية الأخرى؛ لتنسيق المواقف والاستفادة ما أمكن من الضربة المتوقعة. وعلى الرغم مما كشف عنه التصعيد العسكري الأميركي من هشاشة الثقل الروسي عند الاختبار؛ إذ صرح وزير الخارجية الروسي لافروف بأنّ بلاده "لن تدخل في حرب ضدّ أحد من أجل سورية"^{٤٦}، تلقت الإدارة الأميركية مبادرة روسيا لتسليم أسلحة النظام الكيماوية، وبعد أن اطمأنت الدولتان على مصير الكيماوي، شرعتا في فتح كوة متمثلة بجنيف ٢، من دون ترتيبات وآفاق واضحة.

غير أنّ العدول الأميركي عن الضربة العسكرية للنظام، ثمّ النقاش الدائر بشأن المشاركة في مؤتمر جنيف ٢ أدّى إلى "تعميق الخلافات داخل مكونات الائتلاف نفسه وكذلك بينه وبين الداخل السوري. في ٢٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ أصدرت كتائب من المعارضة بياناً أعربت من خلاله عن أحقيتها في تمثيل الثورة والمعارضة، وتدعو باقي القوى المؤثرة على الأرض للانضمام لها، كما أعلنت عن رؤيتها لتشكيل إطار تنظيمي يقوم على المبادئ الإسلامية. بعد ذلك بيومين تبعها بيان قرأه النقيب (عمار الواوي) متحدثاً باسم حوالي خمسين تجمع ثوري عسكري ومدني يضمنون صوتهم للبيان الأول الصادر عن الكتائب

^{٤٥} جفرا بهاء، "الأسد يرتكب مجزرة بالكيماوي في الغوطة تحت عين المراقبين"، العربية نت، ٢١/٨/٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/tTEkHy>

^{٤٦} "روسيا... لن نتدخل في حرب ضدّ أحد من أجل سورية"، سواليف، ٢٦/٨/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.sawaleif.com/mob/Details.aspx?DetailsId=78310>

الإسلامية. ثم تبعهم الإعلان عن تشكيل جيش الإسلام الذي أعلن بعض قادته عدم اعترافهم بالاتتلاف وربطوا تعاونهم بالأركان بحدود قدرتها على دعمهم^{٤٧}.

في ظلّ هذا المسار الجديد عقدت الهيئة العامّة للاتتلاف اجتماعاتها، واتخذت، في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣، ثلاث خطوات سياسية مهمّة. وقد تمثّلت الأولى بدخول المجلس الوطني الكردي للاتتلاف، وانضمام أحد عشر عضوًا ممثلين عنه إلى الهيئة العامّة، على أن يجري اختيار اثنين منهم في الهيئة السياسية، وأحد الأعضاء ليكون نائبًا لرئيس الاتتلاف. وتمثّلت المسألة الثانية بإقرار موقف الاتتلاف في الذهاب إلى جنيف ٢ وفق مقررات جنيف ١. أمّا المسألة الثالثة فكانت متمثّلة بتشكيل الحكومة المؤقتة من جانب المعارضة من أجل إدارة الحياة العامّة للسوريين، سواء في الداخل السوري أو في مناطق اللجوء، وبخاصة في دول الجوار التي يوجد فيها أكثر من أربعة ملايين من السوريين^{٤٨}.

وعدت دول خليجية وتركيا بتقديم دعم مالي فوري للحكومة المؤقتة. وأبدت دول أوروبية دعمًا لها؛ ذلك أنّ مبلغًا مقداره ٦٠ مليون يورو موجود لدى صندوق الدعم في برلين سيخصص للحكومة، وأنّ هناك مصلحة لدى عدد من الدول بعدم انفراط عقد الدولة في شمال سورية وشمالها الشرقي، وتشكيل جسم تنفيذي يواجه المتشددين في هذه المناطق^{٤٩}.

^{٤٧} "الاتتلاف الوطني وبعد عام من تأسيسه.. أين يقف وإلى أين يتجه؟"، المركز السوري للإحصاء والبحوث، ٢٠١٣/١١/١٤، على الرابط:

<http://csr-sy.org/?action=readMore&cID=544&l=2>

^{٤٨} فايز سارة، "مسارات النظام قبل 'جنيف ٢'، المستقبل، ٢٠١٣/١١/٢٦، على الرابط:

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=596172>

^{٤٩} "الاتتلاف": دعم عربي وتركيا للحكومة المؤقتة... مقابل برود أميركي"، الحياة، ٢٠١٣/١١/١٣، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/571472>

بين الارتقاء إلى موقع القيادة السياسية للثورة أو التحول إلى ممثل دبلوماسي لها

يحظى الائتلاف الوطني بشرعية محلية واعتراف دولي. غير أنّ دوره يقتصر على التمثيل النسبي للمعارضة والثورة، فلم يتمكن من قيادة الثورة ولا من قيادة المعارضة بطريقة فعلية. وهو يفتقد إلى أطر تنظيمية تربط عمله بالوطن. الأمر الذي سهّل قيام هياكل تنظيمية محلية لملء الفراغ القيادي، وهيمنة السلاح على التنظيم المدني، وبروز روابط اجتماعية لمرحلة ما قبل الوطنية.

لقد اتسمت مرحلة الخطيب بالتردد والضعف القيادي حتى كادت استقالته تفتح مستقبل الائتلاف. وفي المرحلة التالية، مرحلة التهيئة لانتخاب رئاسة جديدة، أصابته الاهتزازات والضعف. واتسمت الثالثة ببروز المحاور والكتل، والافتقار إلى العمل المؤسسي وهيئات قيادية راسخة تُوكّل إليها مسؤولية اتخاذ القرار مع الرئيس والأمين العام؛ إذ ورث الائتلاف عن المجلس الوطني لائحةً داخليةً تحصر السلطات فعلياً في يد رئيس الائتلاف والأمين العام. ويحتل الرئيس في هذه المعادلة، الموقع الأول على المستوى السياسي. في حين يحتل الأمين العام الدور الأول في المسؤوليات الأخرى؛ التنظيمية والمالية والإدارية، ولم تُعطَ الهيئة السياسية إلاّ صلاحياتٍ استشاريةً^{٥٠}.

بل إنّ معظم مكاتب الائتلاف الوطني ولجانه عموماً ظلت "مجرد حبر على ورق، باستثناء وحدة تنسيق المساعدات لدولية، وبدرجة أقلّ، لجنّتي الإغاثة ومجالس المحافظات، وعمل الائتلاف من خلال لجان ارتجالية بدلاً من تفعيل أجهزته الرسمية تفعيلًا كاملاً"^{٥١}. فاقترعت مساهمات الائتلاف في الداخل على

^{٥٠} "الهيئة السياسية"، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، على الرابط:

<http://goo.gl/NgQP9s>

^{٥١} يزيد صايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٣/٤/٤، على الرابط:

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51412>

تقديم بعض الخدمات في مجال تنظيم التعليم والحصول على الاعتراف بالشهادات الدراسية في بعض المدارس، في المناطق المحررة، وفي دول اللجوء. وقام كذلك بتقديم بعض المساعدات لبعض المناطق المنكوبة من خلال مكاتبه وأجهزته المختلفة. إلا أنّ إمكاناته كانت أضعف كثيراً من الكارثة السورية^{٥٢}.

وعلى هذا، يبدو أنّ استمرارية الائتلاف الوطني في تولّي قيادة الثورة السورية - أو حتى تمثيلها - يتوقف على تمكّنه من حلّ المشكلات الأربع الراهنة والمزمنة. إضافةً إلى المشكلات الداخلية المتعلقة بضرورة مأسسة العمل وطريقة اتخاذ القرار، والابتعاد عن الفردية والشلية، وإعطاء دور حاسم للهيئة السياسية، تتعلّق استمراريته باختبار ثانٍ متمثّل بـ "صوابية قراره" في ما يتعلّق بتشكيل حكومة يتوقف نجاحها على قدرتها على تأمين الخدمات الفعلية للمواطنين في المياه والكهرباء والطب والدواء والتنظيم الإداري والقضائي والإشراف على أمن المواطن، ونقل أجهزتها تدريجياً إلى الداخل، لبناء جسم إداري من شأنه إعطاء صورة عن مستقبل سورية - بدلاً من ماضيها الاستبدادي الفاسد - وحماية مؤسسات الدولة والمنشآت العمومية والحصول على الأموال المجمدة في الخارج.

وأما الاختبار الثالث فهو يتعلّق بترتيب العلاقة بالجيش الحر والقوى العسكرية والسير قُدماً في إطار مظلة هيئة أركان واحدة، وخلق استقرار في العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري؛ ذلك أنّ التدايعات السياسية بشأن المذبحة الكيماوية، وتراجع أميركا عن "الضربة"، وما أعقبها من استئناف النظام لهجومه المُدعّم بصواريخ سكود والطائرات لضرب المدنيين، أحدثت هزّة عميقة لدى الأهالي ولدى كتائب الجيش الحر والكتائب الأخرى. فبدلاً من الذهاب إلى "رصاص الصفوف"، ظهرت تكتلات عسكرية حرصت على إعلان عدم اعترافها بالائتلاف. فجاء هذا على حساب وزن الائتلاف، وقدرته على تمثيل الثورة، علاوةً على قيادتها. وإنّ ذلك الاختبار مرتبط بما يتخذه الائتلاف من قرار صائب بشأن مؤتمر جنيف ٢، من جهة رسم إستراتيجية سياسية تفاوضية ملائمة وإعداد تشكيلة وفدٍ موحدٍ منسجم بشأن المفاوضات، وإملاك القدرات الفنية والتقنية ووضوح الهدف، وإدارة معركة التفاوض بطريقة مدروسة فعّالة، والحرص على إيصال تلك

^{٥٢} "الائتلاف اليوم وبعد عام من تأسيسه.. أين يقف وإلى أين يتجه؟"، المركز السوري للإحصاء والبحوث، على الرابط:

الصورة الإيجابية عن أدائه إلى الرأي العام، وإدراكه أنّ الملايين من السوريين المنكوبين ينتظرون حلًّا؛ لذا يجب ألا يُعطى انطباعًا بأنه سببٌ في فشل جنيف.

تحولات ممكنة

إنّ مستقبل سورية يتعلق بطبيعة القوى الفاعلة والممثلة للثورة. فثمة فرق كبير بين أن يمسك الائتلاف بزمام القيادة السياسية للثورة، وبين أن يكون الممثل الدبلوماسي لها، أو أن يفقدها القدرة التمثيلية. وفي هذه الحال، من المتوقع أن تفقد القوى المدنية الدستورية تأثيرها الكبير في رسم مستقبل سورية. فهل يمكن تعديل اتجاه سير الائتلاف من التفهق إلى التقدم والإمساك بزمام المبادرة السياسية؟ يحتاج الأمر، كما يبدو، إلى إصلاح جذريّ من خلال اشتراطاته المذكورة سابقًا.

إنّ نقطة البدء كما يقول برهان غليون هي "تفكيك منطق الصراع على الهيمنة داخل الائتلاف، وتحريمه، وهذا يتطلب رفض الاعتراف بالتكتلات [...] والتعامل مع الأعضاء كأفراد متساوين [...] والانتقال من ائتلاف يكرس الإقطاعات وزعامات المجموعات [...] إلى ائتلاف يجمع بين ثوار ومناضلين فاعلين [...] قادرين على الوفاء بالالتزامات المنوطة بالائتلاف، والدفاع عن مبادئ الثورة"^{٥٣}.

ثمّ إنّ على الائتلاف أن يُظهر انحيازه إلى أنّ الرابطة والمواطنة السوريتين فوق الاعتبارات الطائفية والمذهبية، وأن يعمل بطريقة مؤسسية لا تتأثر بنوازع الأفراد. وهذا يتطلب أن تتحوّل الهيئة السياسية إلى هيئة قيادية لها صلاحيات مُقرّرة وتوسعتها، وأن تعتمد في عملها على أجهزة ولجان فنية استشارية رديفة متفرغة تعمل في مجالات شتى، وأن تكون فاعلةً على الأرض بطريقة مُجزية. وعلى الائتلاف أيضًا أن يستعين بلجان متخصصة في الشؤون المنوطة به، تقوم بدور إرشادي لاتخاذ القرار الملائم، وبرعاية هيئات مجتمعية جديدة؛ كتنظيمات الصحفيين والأطباء والفنانين الأحرار، وتجمّعات أخرى، وضمّ ممثليها إليه، مع تفعيل مكاتبه القائمة، مثل التربية والتعليم العالي، والمؤسسات القانونية، والمجالس الإعلامية والمحلية،

^{٥٣} برهان غليون، "من المسؤول عن فشل الهيئة العامة للائتلاف في مؤتمرها الأخير؟"، ٢٩/٥/٢٠١٣، على الرابط:

ومجالس السلم الأهلي، ولجنة السفارات والحج، وأن تنتهي لديه فترة إصدار قرارات على الورق فحسب، وأن ينتقل إلى تقليص الفجوة بين القرار وتنفيذه.

يبدو أنّ السيناريو الأسوأ هو أن يفشل الائتلاف في مهمة تمثيل الثورة والمعارضة بالمستوى المطلوب خاصة خلال مفاوضات جنيف، فأنّذ تفقد القوى المدنية موقع القيادة أو التمثيل على الصعيد الوطني، بوصف ذلك مقدماً لعزلها عن سُدّة القرار. ولن يستفيد من ذلك سوى النظام، وقوى متطرفة، تدفع إلى الفوضى الشاملة وتسبح في المياه الطائفية للنظام. وسيظهر إلى الواجهة من جراء ذلك التنافس أو الصراع بين التيارات المدنية الحديثة والتيار الإسلامي والتقليدي، على غرار مصر وتونس. لكن الفرق أنّ ذلك ربما يحدث قبل نجاح الثورة لا بعدها.